

الفاوض في الميزانية يصل إلى 9 مليارات دينار

جاسم السعدون: العجز في الميزانية الكويتية غير حقيقي



جاسم السعدون

شن رئيس مجلس ادارة شركة الشال للاستشارات والخبير الاقتصادي الكويتي جاسم السعدون هجوماً «كاسحا» على سوء الإدارة في الكويت، واصفاً اياها بـ«غير المؤهلة» لإدارة اقتصاد البلاد.

وقال السعدون في حديث خاص مع «العربية.نت» أن تصريح وكيل وزارة المالية الكويتية حول مشروع الميزانية لتقدير الإيرادات والمصروفات بميزانية المؤسسات الحكومية للسنة المالية (2013 - 2014) بأنه يواجه عجزاً تقديرياً يبلغ نحو 7,430 مليار دينار (26,4 مليار دولار)، «لا أساس له من الصحة» وليس له أي معنى، مؤكداً أن العجز الذي تحدثت عنه الحكومة مبني على أساس «الفرضية» وباعتبار أن معدل سعر النفط 70 دولاراً، بينما سعر النفط الحقيقي أقل من 100 دولار، وهو ما يعني تحقيق فائض في الميزانية يصل إلى 9 مليارات دينار (31,5 مليار دولار)، فلو أننا قمنا باحتساب الميزانية على

أساس سعر برميل النفط بـ 50 دولاراً، فسيكون العجز التقديري أكبر وهكذا.

وبين السعدون أن الموازنة العامة لأجور الموظفين نصفهم بطالة مقنعة بحسب وصفه في المؤسسات الحكومية، بالإضافة إلى الدعم والتي تصل إلى 15 مليار دينار لا تحقق أي تقدم، والأموال المستخدمة التي تنفق في هذا الاطر، تقوم بتخريب رأس المال البشري مما تحرمه من برامج العمل، كما أن القطاع الحكومي برواتبه تغري الشباب بالاتجاه صوب «الوظيفة الحكومية» وتبعده عن سوق العمل في القطاع الخاص، لهذا فإن التخريب يطول الموارد البشرية.

وأضاف أن فلسفة الحكومة الكويتية «اصرف ما في الجيب يأتيك ما في الغيب»، لأنها لا تضع أي تحوط. متسائلاً «ماذا لو هبطت أسعار النفط مستقبلاً، كيف سنستطيع الحكومة الكويتية دفع رواتب 310 آلاف موظف حالياً، وكيف تستطيع

توفير فرص للقادمين إلى سوق العمل، والمتوقع أن يبلغ عددهم 460 ألف مواطن في عام 2030.

وأوضح السعدون في حديثه حينما قال «ليست المشكلة في الموارد البشرية والعقول والامكانيات، بل في سوء الإدارة، فمؤسسات الدولة متردية، ومفتاح أي بلد ناجح هو الإدارة، ومثال على ذلك الصين، فقد قادتها نخبة من العقول، وعرفوا كيفية ادارتها بشكل لافت ومتطور».

وتابع يقول «ما الذي تتوقعه من حكومة استمرت في عمل طريق الدائري الأول لأكثر من 25 عاماً، فهل انجاز طريق سريع يعتبر «سحراً»، بل هذا بقيت فساد الإدارة، فهذا الطريق في كل مرة تمنح مناقضته لشركة لا تقوم بعملها، وتتركه بعد الحصول على قيمة المشروع.

وأضاف «مشكلة الكويت في الفساد المستشري في مؤسسات البلد، ويقدم المتنفذون للحكومة مشاريع مثل «الداو كيميكال وحقول الشمال»، وغيرهما فاسدة

تحليل اقتصادي

اليورو على غرار معيار الذهب

يحظى القادة الأوروبيون في الوقت الراهن بفترة من الراحة منذ الاضطراب المالي الذي عصف باليورو في الصيف الماضي، لكن رغم تلك الفترة من الراحة إلا أن اليورو ما زال عرضة للخطر، مما عزا بالقول بأن الاتحاد المصرفي الأوروبي ما هو إلا طريق طويل لهشاشة اليورو.

فمن خلال دراسة قام بها مايكل بورنو من جامعة روتجرز وهارولد جيمس من جامعة برينستون نظر المؤرخان الاقتصاديان من خلالهما إلى عيوب نظام العملة الواحدة على المستوى العالمي متخذين في ذلك في حقيقة الأمر أن الحكومة لا تحاسب المتسببين الرئيسيين، خصوصاً في ظل غياب شروط جزائية في غالبية العقود ومناقضات التتبع.

ولم يكتف السعدون عند هذا الحد، فقال إن آخر مشروع هو طريق «الملك فهد السريع» الذي يحتوي على حفر احداها يصل إلى عمق 3 أمتار، بسبب المواصفات الرديئة، والقوانين في الكويت لا تعاقب المخالفين والسارقين، مؤكداً أن الحكومة لو قامت بوضع قوانين رادعة وعاقبت الرؤوس الكبيرة لما وجدنا أي فساد في جميع المناقصات.

نقدية على الذهب دافعة بذلك المعروض من السيولة النقدية إلى الارتفاع مما أدى إلى التضخم وارتفاع الاسعار في تلك البلدان وبالتالي جعلها ذلك أقل قدرة على المنافسة، فالبلدان التي لديها عجز خسرت الذهب مما تسبب في انكماش المعروض من السيولة النقدية دافعة الاسعار للانخفاض وقد دعم ذلك قدرتها على المنافسة مرة أخرى.

ومن هنا يبدو لنا ان اليورو يشابه الذهب ايان فترة ما بين الحربين العالميتين على خلاف ما كان عليه الذهب قبل الحرب الكلاسيكية، فبعد عودة معيار الذهب عام 1920، قامت البنوك المركزية للدول ذات الفوائض المالية مثل فرنسا بتقنين الآثار النقدية من تدفقات الذهب حتى أن الاسعار لم ترتفع، مما وضع ضغوطاً كبيرة على دول مثل بريطانيا من أجل التسوية وجعلها تعود من جديد إلى معيار الذهب عام 1925.

فبالمثل نرى هناك عملية انكماش قاسية تجري الآن في بلدان منطقة اليورو مثل اليونان، فالتسوية ستكون أقل بكثير لو ان الدول الرئيسية مستعدة لتحمل تضخم أكبر من متوسط التضخم في منطقة اليورو، ولكن المانيا تقاوم ذلك بشراسة. أما الشق الثاني وهو عدم التوافق بين بلدان الاتحاد الأوروبي وبعضها بالنسبة لأسعار الصرف الثابتة وحركة رأس المال في ظل الاستقرار المالي، فعندما انضمت البلدان إلى معيار الذهب أدى ذلك إلى تدفق كبير من الأموال الأجنبية دافعة معدلات الائتمان إلى الارتفاع في ظل انفتاح البنوك في منح القروض والذي غالباً ما ينتهي بالمسي.

فيموجب معيار الذهب يمكن لدولة قوية بطريقة غير مستمرة أن تدعم البنوك والمستثمرين، فعلى سبيل المثال، إبان الحرب الروسية، فقد كان يطلق على البنك المركزي «الصليب الأحمر للبرصة» لكن في حال أن الدولة ليست على ذلك المثال فإن ذلك بسهولة سيؤدي إلى فقدان ثقة المستثمرين، كما حدث مع الأرجنتين في أزمة الديون والمصارف وقد تكررت هذه القصة نفسها بالنظر لموجز لتاريخ عملة اليورو.

فاندفاع المال بغزارة في دول اطراف أوروبا، تسبب بحالة من الازدهار المصرفي نتج عنها فقاعات الإسكان. ثلثة حالة إعادة رسملة البنوك، ونتاج عن ذلك احد اهم التدابيعات وهي هو ربط العملات بالنسبة للبنوك الايرلندية والاسبانية. والشق الثالث هو الأكثر إثارة للقلق: احتمالات تضارب أسعار الصرف الثابتة وحرية حركة رؤوس الأموال في ظل الديمقراطية. فبعد خطة دارو عام 1924 استطاعت المانيا العودة للانضمام إلى معيار الذهب بعد الحرب العالمية الأولى وذلك بشطب كمية كبيرة من الديون المستحقة عليها من أجل تعزيز ثقة المستثمرين، وترتب على ذلك فترة من الكساد ساهمت في صعود النازيين. كما غادرت بريطانيا معيار الذهب عام 1931، منذرة بنهاية معيار الذهب، لان التقشف الذي أصبح مطلوباً لا يطاق. وبعد عدد من تلك فان احتمالات حدوث ردود أفعال عنيفة بالنسبة للمتطلبات الاقتصادية والمالية للاتحاد النقدي الأوروبي أصبح امراً واضحاً. على الرغم من أن سكان جنوب أوروبا لا يزالون يرغبون في الحفاظ على اليورو، ليس لأسباب سوى أن تكلفة الخروج من اليورو ستكون أقسى من ترك معيار الذهب قديماً، فخبية الأمل لديهم تزداد. في حين أن سكان دول شمال أوروبا غير سعداء لما تقوم به المارضة الشعبية من وضع قيود لخطة انقاذ منطقة اليورو من أجل الحفاظ على اليورو.

لا شيء من هذا يعني ان هناك انفجاراً وشيكاً فيمكن لهذه الضغوط السياسية أن تترك على نار باردة لمدة طويلة قبل أن تتفجر، فالركود في منطقة اليورو يجب أن ينتهي عند نقطة ما. ولكن إذا تمكن الأوروبيون من تأمين استمرار العملة الموحدة لأجل طويل، فان الأوروبيين بذلك قد يغيرون التاريخ.

مجموعة العشرين تؤيد خطة للضرائب وتوسع لتحقيق الانتعاش

موسكو-رويترز: ساندت مجموعة العشرين امس خطة ضرائب تستهدف سد الفجرات التي تستغلها الشركات متعددة الجنسيات في ظل غضب متسع بين الناخبين المضربين من زيادة الضرائب بهدف سداد الديون الوطنية المتصاعدة.

وانصبت اهتمام وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية المجتمعين في موسكو كذلك على رسم طريق باتجاه تحقيق انتعاش الاقتصاد العالمي والسعي لتهدئة اسواق المال القلقة

وكانت تصريحات بن برنانكي رئيس مجلس الاحتياطي الاتحادي (البنك المركزي) الأميركي في مايو بأن البنك قد يبدأ في تقليص برنامج شراء سندات بقيمة 85 مليار دولار شهريا قد أدت إلى عمليات بيع مكثفة في اسواق الأسهم والسندات وهروب الأموال إلى الدولار.

وهذا المستثمرون بعد شهادة برنانكي المهادنة أمام الكونجرس هذا الاسبوع، غير أن أداء الاسواق الناشئة خاصة تلك التي تعتمد على

السلع أو التي تعاني من عجز خارجي اضعف من غيرها. وسيركز الاجتماع على أن تصدر البنوك المركزية ما يوصف بأنه خطوط ارشادية مسبقة خاصة فيما يتعلق بالتعامل مع توقعات الأسواق. وقال وزير المالية الروسي أنطون سيلوانوف للصحافيين «سيكون ذلك مهما لمنح تقلبات خطيرة في اسواق المال».

ويعمل مفاوضون على وضع بيان ختامي بعد جلسة صياغته امس الاول قال صحافيون انها كانت أقل

توترا من جلسة صياغة بيان اجتماع مجموعة العشرين في فبراير الماضي في موسكو، وسيراجع الوزراء النص على الشء.

ومن المقرر ان يجتمع كذلك ممثلون عن دول بريكس الناشئة وهي البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا.

وليس من المرجح ان يجرزوا تقدما في خطوات مشتركة مثل احتياطات مشتركة بالعملية الأجنبية تحسبا لهروب رؤوس الأموال

الدولة يمكنها تحقيق أثنين فقط من الاهداف، بحيث تحقق الهدف الأول والثاني إذا كانت تسيطر على رأس المال، والهدف الثاني والثالث إذا كانت تتبع العملة الموحدة (النظام الثابت)، والهدف الأول والثالث إذا كانت تتبع النظام المرن الحر. كما أن تزايد حركة رأس المال يؤدي في النهاية إلى التكامل المالي، مما يدفع غالبية الدول تجاه الجزء الأسفل من الرسم، فيكون الخيار أمام هذه الدول مقتصرًا على درجة مرونة سعر صرفها أي الاختيار بين التعويم الحر والنظام الثابت، بينما في الواقع حتى مع قابلية حركة رأس المال مثلي فليس هناك ما يمنع الدول من اختيار الأنظمة الوسيطة.

وسنبدأ بالشق الأول وهو الاستقلالية النقدية فعند التخلي عن أهمية أسعار صرف العملات، قد تضطر البلدان إلى تغيير الاسعار المحلية كذلك الاجور، ذلك في حالة ان يكونوا يعيدين عن واقع الاسعار والاجور في البلدان المحيطة بهم.

فقبل الحرب العالمية الأولى كان معيار الذهب يعمل بشكل جيد ولكن بعد ان قامت الحرب العالمية الأولى نتج عنها ضغوط على كل من الفواوض والعجز في الموازنة لدى الكثير من البلدان حيث كسب منها البعض وخسر الاخر واصبح هناك تنافس فيما بينها، فاستحوذت الدول التي لديها فوائض

التمويل الإسلامي نما بـ 27٪ في عام واحد

«ستاندرد آند بورز»: مبيعات «الصكوك» ستصل إلى 3 تريليونات في 2015

«إتقان» أن مراكز التمويل الإسلامي عالمياً تتركز في منطقة الشرق الأوسط بما فيها إيران التي قدر حجمها بـ35,7٪ من مجموع الأصول المالية الإسلامية لديها السعودية بنسبة 13,9٪، ثم الإمارات بـ 8,7٪، فالكويت 7,3٪، ثم البحرين 5,3٪، تليها قطر 4,8٪، بالإضافة إلى ماليزيا التي تبلغ حصتها 12,3٪، وبين دهلوي أن 98٪ من أصول التمويل الإسلامي عالمياً مملوكة لدول جهة، أوضح سعود دهلوي، الرئيس التنفيذي لشركة

توقع تقرير اقتصادي صادر من «ستاندرد آند بورز» أن تبلغ مبيعات الصكوك الإسلامية 3 تريليونات دولار بحلول 2015 في ظل سعي الشركات للاستفادة من سوق الصكوك الإسلامية.

ووفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط»، فقد شهد قطاع المصرفية الإسلامية في الأونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً، جاء ذلك على صعيد التمويل الإسلامي الذي ارتفع في عام واحد بنسبة 27٪، حيث قفز من

التي تتناسب وهذه الزيادة والنمو المطرد. واعتبر دهلوي الأزمة المالية التي حدثت عام 2008 أهم العوامل التي جعلت العالم ينتبه إلى المصرفية الإسلامية وتسبب هذا الانتباه في نمو القطاع، مبيناً قدرة قطاع المصرفية الإسلامية على الاحتفاظ بمتانتته المالية أكثر من البنوك الاعتيادية، الأمر الذي خلق حالة من الثقة أدت إلى الارتفاع نحو هذا القطاع وتبني البنوك الأجنبية للفكرة بشكل موسع.

موسكو-رويترز: ساندت مجموعة العشرين امس خطة ضرائب تستهدف سد الفجرات التي تستغلها الشركات متعددة الجنسيات في ظل غضب متسع بين الناخبين المضربين من زيادة الضرائب بهدف سداد الديون الوطنية المتصاعدة.

وانصبت اهتمام وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية المجتمعين في موسكو كذلك على رسم طريق باتجاه تحقيق انتعاش الاقتصاد العالمي والسعي لتهدئة اسواق المال القلقة

توقع تقرير اقتصادي صادر من «ستاندرد آند بورز» أن تبلغ مبيعات الصكوك الإسلامية 3 تريليونات دولار بحلول 2015 في ظل سعي الشركات للاستفادة من سوق الصكوك الإسلامية.

ووفقاً لصحيفة «الشرق الأوسط»، فقد شهد قطاع المصرفية الإسلامية في الأونة الأخيرة ارتفاعاً ملحوظاً، جاء ذلك على صعيد التمويل الإسلامي الذي ارتفع في عام واحد بنسبة 27٪، حيث قفز من

هونغ كونغ تصدر قانوناً ضريبياً لتشجيع الصكوك الإسلامية

منطقة الخليج وغيرها. ويهدف القانون إلى توضيح الوضع الضريبي للصكوك التي قد تواجه ضرائب مرتفعة بسبب تعدد التعاملات على الأصول الداعمة لها.

وقال كيه.سي. تشان وزير الخدمات المالية والخزائنة في هونغ كونغ في بيان إن القانون الذي يبدأ العمل به اليوم الجمعة يضع إطاراً ضريبياً للصكوك للمساعدة في تطوير سوق

الصكوك في هونغ كونغ. وأضاف «سيساعد ذلك على تأسيس قاعدة لتطوير التمويل الإسلامي في هونغ كونغ وتتنوع الأدوات والخدمات المتاحة لاسواقنا المالية».

باكستان تطلق حملة إعلامية للترويج للتمويل الإسلامي

الحملة في إطار جهود لتشجيع التمويل الإسلامي في باكستان تشمل كذلك تأسيس هيئة شرعية على مستوى البلاد ووضع قواعد جديدة لأنواع مالية إسلامية. وينفذ البنك المركزي خطة

خمسية لقطاع المصارف الإسلامية في البلاد. وقال ياسين أنور محافظ البنك المركزي لدى إطلاق الحملة أمس الأول «مازالت هناك أعداد كبيرة من السكان ليست على علم

تحقيق الأهداف المرجوة ومنها مضاعفة عدد فروع البنوك الإسلامية في خمس سنوات وزيادة حصة البنوك الإسلامية من القطاع المصرفي إلى 15٪.

ملياردير ألماني يقرر تسديد ديون إحدى البلديات

وقال مانفرد ديركت رئيس بلدية غريبنهايم بعدما بلغ بالتبا السار لوكالة فرانس برس «في البداية هوجت ومن ثم فرحت كثيراً».

واوضح هذا الاخير ان

لوتس ماريو هيلميج وهو جراح عمل لفترة طويلة في البلدة التي يقل عدد سكانها عن خمسة آلاف قبل ان ينشئ مستشفىين افصح عن قراره هذا «خلال لقاء شخصي» مع رئيس

البلدية. ولم يشأ هيلميج التواصل مع وسائل الإعلام لتفسير مبادرته هذه. وأكد ديركت «لم نحصل على المال بعد لكنه سيدفع في الأيام المقبلة».

شركة العالمية العقارية MARWA International Real Estate Co. LLC

دعوة

لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير عادية لشركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م

يسر مجلس ادارة شركة مروة العالمية العقارية ش.م.ك.م. دعوة السادة المساهمين لحضور اجتماع الجمعية العامة الغير العادية وذلك يوم الاحد الموافق 2013/8/4 في تمام الساعة 10:00 صباحاً في مجمع الوزارات بمقر وزارة التجارة والصناعة - بلوك (2) - الدور (1) - قاعة (ب).

جدول أعمال الجمعية العامة الغير عادية

أولاً، الموافقة على تخفيض رأس المال من 10.000.000 د.ك الى 3.000.000 د.ك بمقدار 7.000.000 د.ك ذلك بسبب أن هذه المبالغ فائضة عن حاجة الشركة.

ثانياً، تعديل نص المادة السادسة من عقد التأسيس ونص المادة الخامسة من النظام الأساسي للشركة على النحو التالي:

- نص المادة قبل التعديل:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (10.000.000 د.ك) موزع على 100.000.000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع هذه الأسهم نقدية.

- نص المادة بعد التعديل:

حدد رأس مال الشركة بمبلغ (3.000.000 د.ك) موزع على 30.000.000 سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد وجميع الأسهم نقدية.

وذلك بعد موافقة الجهات المختصة

لذا يرجى من السادة المساهمين الراغبين في استلام دعوة الحضور والتوكيل مراجعة مقر الشركة الكائن في الكويت - شارع فهد السالم - برج السلام - الدور 19 ، خلال مواعيد العمل الرسمية للشركة.

للاستفسار والمراجعة يمكن الاتصال على هاتف 22479651/2

والله ولي التوفيق
مجلس الادارة